النَّبِيُّ والرَّسولُ ... عناصِرِ الاشْتِراك وأُسُس الاخْتِلاف

ـ دراسة في تقويم المُصْطَلَح العقَدي ـ

بقلم: الدكتور/ لخضر شايب

أستاذ علم العقيدة بكلية العلوم الإسلامية

جامعة باتنة

تعتبر النبوة مدار الدين، ذلك أننا لا يُمْكِن أن نَعْلَمَ التكاليف الإلهية كلَّها، أو كيفيات التكاليف ومقاديرها على الأقل، كما يذهب ذلك علماء المعتزلة، إلا بتوسُّط الأنبياء عليهم السلام بين الحق وبين الخلْق. وقد ورد في تعريفات الكثير من علماء الإسلام لمصطلح النبي، كما ورَدَ في تحديداتهم لقرينه في تطبيقاتهم، وهو مصطلح الرَّسول، الكثيرُ من التخبيط والخطإ. وهما الأمران اللذان يعودان -عند التحقيق- إلى تأثر هؤلاء العلماء بآراء عقديَّةٍ ذرِّيةٍ – أي غير منضبِطة بقواعد عامة – وتفسيرات جزئية للنصوص الدينية. وهي الحال التي تستدعي العمل على تقويم كلِّ ذلك تقويما يعتمد على عرض آراء المدارس الكلامية الإسلامية في المسألة، باعتباره يشكِّل مرجعا للفكر العقدي الإسلامي المعاصر؛ ويكون الحكمُ فيه البحثُ العلمي التحقيقي في جزئيات الأدلة التي وردت بها المصادر الدينية من جهة، إضافة إلى القواعد العامة – أو الكليات – التي تفرِضُها هذه المصادر من جهة ثانية. وقد قدَّرنا أن تحقيق هذه الأغراض من المُمْكِن أن يتِمَّ باتِّباعنا للخطوات التالية:

1 - في مفهوم المصطلحين عند الجمهور:

ذهب الغالبية من علماء الإسلام، منذ نشأة الفكر الإسلامي إلى اليوم الذي نكتب فيه هذه الكلمات، إلى التمييز بين النبوّة والرِّسالة. وتبعا لذلك، أو كسبب له، فقد ميّزوا بين الأشخاص المتعيِّنين حين يُوصَفون بأحد هذين المصطلحين. إن النبيَّ عندهم شخص مختلف عن شخص الرَّسول، بحيث لا يصحُّ أن يكون النَّبيُّ رسولا، وإن تقبَّلوا أن يكون الرَّسول نبيًّا؛ بل لقد اشترطوا ذلك، بحيث لا يكون الرَّسول عندهم رسولا إلا إذا كان نبيًّا. وقد افترضوا بذلك أن النبوة سابِقة أو مقارِنة للرسالة، بحيث لا يُمكن أن توجد الرِّسالة في مَحَلٍ إلا إذا كانت النبوة قد حلَّت فيه.

ولقد تبنَّى ما ذكرناه جمهور علماء الأشاعرة والسَّلف المتقدِّمين والمتأخرين، ولكنهم انقسموا، من حيث تحديد الفروق بين النبي والرسول، إلى فريقين:

ا - ذهب أحدهما إلى أنْ فيْصل التمييز بين النبي والرسول، هو عدم توافر النبي على وظيفة أصلا. ومن القائلين بهذا الإمام البغدادي، إذ النبي عنده هو " من نزل عليه الوحيُ على لسان مَلَكٍ من الملائكة، وكان مؤيَّدا بنوع من الكرامات النَّاقِضة للعادات"[1]. ويشارك الرسولُ النبيَّ في المواصفات السابقة، ويزيد عليه بتخصيص الله له " بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله"[2].

ورغم أن تعريف النبي بما سبق يؤدِّي إلى التَّسليم بأن الله عز وجل يصطفي من خلقه عبادا، يشرِّفهم بالنبوة بدون سبب، وينْزِلهم في موقع الصَّدارة من خلقه دون عمل يقومون به أو وظيفة يؤدُّونها؛ إلا أن ربْط عدد

[1] - الفرق بين الفرق – ص 342.

[2] - //

كبير من علمائنا بين الأفعال الإلهية وبين مُطلَق إرادته تعالى، وفصلْهم لهذه الأفعال عن مُقتضى الحكمة، جعلهم يُجيزون مثل هذا الاصطفاء[3].

وإن إطلالةً، مهما كانت سريعةً، على عدد من الكتب العقدية يؤدي إلى التأكد من أن موقف الإمام البغدادي في المسألة لم يكن موقفا فرديا، بل لقد ذهب إلى مثل رأيه عدد من فحول العلماء القدامى. ومن ذلك أن مستند الإمام ابن حزم مثلا في القول بنبوة النساء هو تقريره عدم وجود وظيفة للأنبياء عليهم السلام؛ بل لقد نقل ما يشبه الإجماع على رأيه عن علماء الإسلام قاطبة، فقال في الرد على بعض من منَعَ نبوة النساء من معاصريه:" هذا فصلٌ لا نعلمُه حدَثَ التنازعُ العظيمُ فيه إلا عندنا بقرطبة، في زماننا؛ فإن طائفة ذهبت إلى إبطال كوْن النبوة في النساء جُمْلَةً، وبدَّعت من قال ذلك، وذهبت طائفة إلى القول بأنه قد كانت في النساء نبوة، وذهبت طائفة إلى التوقُّف في ذلك. قال أبو محمد: ما نعلم للمانِعين من ذلك حجة أصْلاً، إلا أن بعضهم نَزَعَ في ذلك بقول الله تعالى:{ ومَا أَرسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ} (النحل/ 43). قال أبو محمد: وهذا أمر لا يُنازعون فيه، ولم يدَّعِ أحدٌ بأن الله أرسل امرأة، وإنما الكلام في النبوة دون الرسالة؛ فوَجب طلبُ الحق في ذلك بأنْ ننظر في معنى لفظة النبوة في اللغة التي خاطبنا بها عز وجل، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذة من الإنباء، وهو الإعلام. فمَنْ أعلمه الله عز وجل بما يكون قبل يكون، أو أوْحى إليه مُنبِّئا بأمر ما فهو نبي بلا شك. وليس هذا من باب الإلهام الذي هو طبيعة... ولا من باب الظن والتوهُّم الذي

[3] - إن الأدلة على ما قلناه كثيرة. ومن ذلك تجويز الإمام الباقلاني أن يجازي الله تعالى الإنسانَ القليلَ العمل بأكثر مما يجازي المجتهد. قال رحمه الله عند مناقشته لمانعي النبوة لاعتقادهم أن في اصطفاء الله تعالى للأنبياء ظلما لبقية البشر :" فإن قالوا: لو حسُن من الله ما قلتم لحسُن من الله أن يَشكرَ ويُثنِيَ على منْ لم يعمل شيئا، أو من قلَّ فعْلُ البرِّ منه، بأكثر مما يشكر ويثني على العامِل الزَّاهد المجتهد. قيل لهم: ... التفضُّل على مَنْ لم يعمل أو على مَنْ عملَ أقل من عمل غيره، بأكثر من التفضُّل على العامل، إنعامٌ وإحْسانٌ. وليس ذلك بقبيح ...". تمهيد الأوائل – ص 128، 129.

لا يقطع بحقيقته إلا مجنون...ولا من باب الكهانة... ولا من باب النجـــوم... ولا من باب الرؤيا... بل الوحيُ الذي هو النبوة قصدٌ من الله تعـــالى إلـــى إعلام مَنْ يُوحى إليه... ويكون عند الموحى به إليه حقيقةً خارجة عن الوُجوه المذكورة، يُحدِثُ... به إليه عِلما ضروريا بصِحَّة ما أوْحى به... فإن أنْكـروا أن يكون هذا هو معنى النبوة، فليُعرِّفونا ما معناها "[4].

ورغم أن ما ساقه الإمام ابن حزم في جـواز نبـوة النِّســاء مُلْـزِم لجمهور العلماء الذين ميَّزوا بين النبي والرسول ولم يجعلوا للأنبياء وظيفـة، خصوصا وهو يستطيع – وقد ذكر ذلك بالفعل – أن يسوق عددا من الأمثلـة القرآنية على صحَّة مذهبه، إلا أن استدلاله غير صحيح عند التحقيق، ذلك أنه بنى رأيه على المسلَّمة نفسها التي سلَّمها غيره، أي على الفصل بين دائرتـي النبوة والرسالة؛ إضافة إلى خلطه بين مصطلحي النبـوة والوحـي، وعـدم معرفته الكامِلة بمعنى المصطلح الأخير كما سنبيّن في فصل آخر من هـــذا الكتاب، حيث نعرض لهذا المصطلح.

وعلى الجملة، فقد قال بعدَم اختصاص الأنبياء عليهم الســـلام بـأيٍّ وظيفة يستحقون لأجلها التفضيل الإلهي، إضافة إلى مَنْ سبق، عدد كبير مـن العلماء القدامى، مثل الفقيه الشافعي أبي ثور الكلبي واللغوي النِّحريـر أبـي زكريا الفرَّاء[5]. كما أثبته الإمام الرازي[6]، وخالف فيه الإمام الزمخشري رأي مدرسته المعتزلية[7]، ورجَّحه الإمام الشَّوكاني، حيث قال:" والنبي في لســان الشَّرع: مَنْ بُعِث إليه بشرْع، فإن أُمِرَ بتبليغه فرسول"[8].

---

4 – الفصل في الملل والأهواء والنحل 119/5، 120.

5 – التعريفات – الجرجاني – ص 125.

6 – انظر/ مفاتيح الغيب 43/23...

7 – انظر/ الكشاف 37/3.

8 – نيل الأوطار 19/1.

ولم يعْدِم الفكر الإسلامي المعاصر مناصِرا لهذا المذهب؛ حيث أثبته الشيخ أبو بكر جابر الجزائري عندما عرَّف النبي بأنه " ذكر من بني آدم أوحى الله تعالى إليه بأمْر، فإن أُمِر بتبليغه إلى الناس فهو نبي رسول، وإن لم يُؤمَر بتبليغه فهو نبي غير رسول"[9]. وقد جارى مثل هذا التعريف الشيخ الدكتور البوطي[10]. وأجمع عليه – مثلا – عدد من أساتذة علم العقيدة الأزهريين[11]. وأثبته الشيخ العثيمين في شرحه (للعقيدة الواسطية)، حيث قال عند شرح مصطلح (النبيِّين):" وهم كل مَن أوحى الله إليهم ونبَّأهم... فيشمل الرُّسل، لأن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا؛ وعلى هذا فيكون (النبيُّون) شاملا للرسل أولي العزم وغيرهم، وشاملا أيضا للنبيِّين الذين لم يُرسَلوا "[12].

والملاحظ أن هذا الرأي قد اشتهر اشتهارا شديدا، فقال به طوائف من غير أهل السنة؛ كما يشهد لذلك، مثلا، ما ذهب إليه أحد كبار علماء المذهب الإباضي الجزائريين، وهو الشيخ اطفيَّش، حيث قال:" المشهور أن النبي إنسان أُنزِل عليه شريعة بيان كيفية تعبده لله، فإن أمر بتبليغها إلى الغير سُمِّي رسولا. هذا هو الصحيح"[13].

ب – أما الفرْق بين النبي والرسول عند القسم الثاني من علماء الجمهور، فيكمن في إثباتهم وظيفة للأنبياء، وإن ظلوا متفقين مع أنصار

[9] – عقيدة المؤمن – ص 217.

[10] – انظر / كبرى اليقينيات الكونية – ص 183 ...

[11] – انظر / العقيدة والأخلاق في ضوء الإسلام – د. وآخرون – ص 173.

[12] – شرح العقيدة الواسطية – ص 124، 125.

[13] – شرح نونية المديح، نقلا عن / آراء الشيخ امحمد بن يوسف اطفيَّش – مصطفى بن ناصر – ص 225.

الفريق الأول في القول بوجود التَّمايز بينهم وبين الرسل. ويبدو أن انتباه هؤلاء العلماء إلى استحالة التملُّص من الإلزامات العقدية الكثيرة التي تنشأ عن القول بعدم اختصاص الأنبياء عليهم السلام بوظيفة يستحقون من أجلها التفضُّل الإلهي عليهم بمرتبة النبوة، هو ما دفعهم إلى تبني الرَّأي الذي ذكرناه؛ أي إعطاء الأنبياء عليهم السلام وظائف تُخرجُهم من دائرة البطالة التي وضعهم فيها أنصار الفريق الأول، وتنجو، في الوقت نفسه، بفعل الله تعالى من صِفة (العَبَثِ) التي لحقت به من جرَّاء إلزامه تعالى بالاصطفاء المجَّاني لبعض خلقه، وتنزِّه ذاته العليَّة عن صفة (الظلم) الذي كان سيلزَمها لو صحَّ أنه تعالى يعلو بهم إلى مرتبة سامِية، مثل مرتبة النبوة، دون عمَل عملوه، ولا جهد صرفوه.

وقد تحكَّم الحصْر الذي مارسته الغالبية من علماء الإسلام على مفهوم الشَّريعة، نقصد تضييقهم لمجالها وأهدافها، عند التَّطبيق، في الأحكام الفقهية التي يأتي بها المصطفون عليهم السلام على تنظير هذا الفريق من العلماء لصفات الأنبياء والرسل، وقد انعكس هذا التنظير في تحديدهم لوظيفة كل من الفريقين[14].

وبالفِعل، فقد أجمعوا على أن وظيفة الرسول أعمُّ وأعمقُ وأشملُ من وظيفة النبي. وقد تمت ترجمة هذا الفرق عملّيا بنص جمهور علماء هذا الفريق على أن من صفات الرسول " أن تكون له رسالة مخصوصة"[15]، بينما يكون النبي " مجدِّدا لشريعة من تقدَّمه" من الرسل، حسب عبارة الإمام

---

14 – ستجد في (التقويم) الذي سننجزه لهذا المصطلح بيان كيفية حصر جمهور علماء الإسلام للشريعة في الأحكام الفقهية وعدم اعتبارهم للتوحيد كأساس للحكم على مصطلحي النبي والرسول.

15 – الاعتقادات – الراغب الأصفهاني – ص 129.

الراغب الأصفهاني[16]، أو مقرِّرا لهذه الشرائع أو مصلِحا لمبادئها حسب الإمام الماوردي[17]. وقد كان من لوازم هذا التحديد للفروق بين الأنبياء والرسل توجُّه علماء هذا القسم إلى البحث في طرق الوحي إلى الفريقين، وفي المستند الذي يعتمد عليه كل منهما في القيام بوظيفته؛ فجعلوا الرسل يختصون بتلقي الكتب السماوية بالوحي المباشر من جبريل عليه السلام، بينما جعلوا طرق الخطاب الإلهي للأنبياء كثيرة، ككثرة طرق الخطاب الإلهي للرسل عمليا، وذلك مثل وحي الملك والإلهام في القلب والرؤيا في المنام، ولكنهم لا يتلقون بهذه الوسائط أي كتاب[18].

ونستطيع اعتبار ما أورده الإمام ابن تيمية في الموضوع أوضح تعبير عما أشرنا إليه سابقا عن تحكم الفهْم الخاص للشريعة عند جمهور علماء الإسلام، إضافة إلى تعبيره عن موقف علماء هذا القسم من الفروق بين الأنبياء والرسل؛ فقد ذهب إلى إثبات وظيفة للأنبياء عليهم السلام، وذلك عند عرضه لقوله تعالى:{ وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي...}، إذ رأى في اشتراكهما في الفعل (أرسلنا) دليلا "على أن النبي مُرْسَل"[19]. ولكنه رجع سريعا، فقرر ما سبق بيانه من أن النبي غير الرسول، فقال:" ولا يُسمَّى رسولا على الإطلاق، لأنه لم يُرْسَل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمُر

---

[16] – السابق .

[17] – انظر/ أعلام النبوة – ص 34، 35.

[18] – قال الجرجاني: النبي هو " من أوحى إليه ملك، أو ألهم في قلبه، أو نُبِّه بالرؤيا الصالحة. فالرسول أفضل بالوحي الخاص الذي فوق وحي النبوة، لأن الرسول هو من أوحى إليه جبرائيل خاصة بتنزيل الكتاب من الله". التعريفات – ص 267. وانظر/ نيل الأوطار – الشوكاني – 19/1.

[19] – النبوات – ص 173.

المؤمنين بما يعرفون أنه حق، كالعالِم. ولهذا قال النبي – ص –: العلماء ورثة الأنبياء"[20].

والأنبياء عند الإمام ابن تيمية يشبهون العلماء، من حيث أنهم" يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه ويأمُرون به المؤمنين الذين عندَهم، لكونهم مؤمنين بهم، كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبَلون ما يبلِّغه العلماءُ عن الرسول، وكذلك أنبياء بني إسرائيل يأمُرون بشريعة التوراة. وقد يوحى إلى أحدهم وحْي خاص في قصة معيَّنة، ولكن كانوا في شرْع التوراة، كالعالم الذي يُفهِمُه الله في قضية معنى يُطابق القرآن"[21].

ولأننا لن نقوم بتتبع جميع التفريعات التي نوردها عن العلماء في (التقويم) الذي سننجزه َلكل مصطلح، بل سنعمل على محاولة فهم وتقويم أصول الآراء والاستدلالات فقط؛ نجد لازما علينا ألا نتجاوز هنا عن موقف الإمام ابن تيمية في المسألة، ذلك أن ما أبداه عريق في الوهم والخطإ، فقد سوَّى بين أنبياء الله تعالى وبين العلماء، دون أن يتساءل عن جدوى تخصيص الأنبياء بالوحي والمعجزة ما دام حكمهم على القضايا ينبني على الاجتهاد. إضافة إلى أن ما قرَّره عن طريقة فهم العلماء للشريعة يوحي بأن ذلك حاصِل عن الوحي، وهذا ما لا نستطيع مجاراته فيه، وإلا أثبتنا العصمة للعلماء. وهو ما لم يقل به أحد من علماء الإسلام.

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه أن الإمام ابن تيمية قد ذكر في عِداد الرسل بعض من ينطبق عليهم الشرط الذي شرطه للأنبياء، دون أن يُغيِّر ذلك شيئا في نظريته التي سبق بيانها. وبالفعل، فقد تنازل عن الشرط الأول للرسول عنده، وعند غيره من العلماء، وهو أن يكون حاملا لشريعة جديدة،

---

20 – السابق.

21 – السابق .

أو شريعة ناسخة لبعض أحكام شريعة سابقة، فقال:" وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإن يوسف كان رسولا، وكان على ملة إبراهيم. وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة"[22].

وإذا نحن حاولنا أن نبحث عن السرِّ في هذا التناقض، فإننا نجده في اضطرار الإمام ابن تيمية اضطرارا إلى اعتبار بعض الأنبياء الذين لا ينطبق عليهم الشرط الذي شَرَطَهُ للرسل رسلا؛ لأن القرآن الكريم قد جاء بما يثبت حيازتهم لهذه الصفة، فخشي رحمه الله أن يُخالفه، فضمهم إلى قائمة الرسل. ولكنه لم يجد حرجا من أنْ يبقى متمسكا بتعريفه للنبي وشرطه، رغم أنه قد ناقضه في اللحظة التي كتب فيها ما نقلناه عنه في النص الأخير.

ومهما يكن، فإن موقف هذا الفريق من العلماء لم يَعْدم مناصِرا في الفكر الإسلامي المعاصر. وبالفعل، فقد أبطل الدكتور الأشقر، مثلا، قول من قال بعدم اختصاص الأنبياء بالتبليغ، ذلك لأنه يؤدي إلى ما لا يجوز عليهم، وهو كتمان الرسالة[23]. واستشهد بالشاهد نفسه الذي اعتمد عليه الإمام ابن تيمية، وهو قوله تعالى:{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ}؛ في القول بأن النبي يشبه الرسول في تكليفه بالتبليغ، وأن الفرق بينهما يكمن في أن الرسول يختص " بشرع جديد، والنبي هو المبعوث لتقرير شرْع من سَبَقَهُ"[24].

ومن عجائب ما ذهب إليه الدكتور الأشقر اعتبار داود وسليمان وزكريا عليهم السلام أنبياء فقط، ذلك لأن ما قاموا به لا يحقق الشرط الذي

---

[22] – السابق – ص 173.

[23] – أخطأ الدكتور الأشقر في إلزام العلماء القائلين بأن لا وظيفة للأنبياء بهذا الدليل، ذلك أنهم لم يقولوا بأن الله كلفهم برسالة، فلم يبلّغوها، بل قالوا : بأنهم غير مكلفين بالتبليغ أصلا.

[24] – الرسل والرسالات – د. عمر سليمان الأشقر – ص 15.

شرطه لتعريف الرسل، وهو الإتيان بشرع جديد، بل ينطبق على شرط الأنبياء، وهو تقرير شرع سابق؛ أي الدعوة إلى شريعة موسى بالنسبة لهم.

ورغم أننا سنأتي بتقويم هذا الرأي فيما سنكتبه لاحقا، إلا أننا نحب أن ننبه إلى أن ما أثبته الدكتور الأشقر في المسألة يدل على أنه قد يكون انتبه إلى التناقض الذي وقع فيه الإمام ابن تيمية حينما اعتبر داود وسليمان رسولين دون أن يُغيِّر في نظريته عن النبوة شيئا؛ فأراد أن يخرج من ذلك، فاعتبرهما نبيين فقط، ونصَّ على ذلك. ولكنه، وإن انتبه إلى التناقض، فإنه لم ير الخطأ الذي وقع فيه عندما وضع داود عليه السلام، على الأقل، في قائمة الأنبياء؛ ذلك أن ما قام به هذا النبي الكريم من عمل لا يختلف من حيث نوعه عما قام به عيسى عليه السلام مثلا. قال تعالى معلما لنا:{ لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون}[25]. كما أن ما اختص به من تنزيل الكتاب واضح، وهو لا يختلف في هذا الأمر عن أي نبي كان الدكتور الأشقر مقتنعا بأنه رسول، أي أنه لا يختلف عن موسى أو عيسى أو محمد عليهم السلام. قال تعالى:{ وربُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوات والأَرْضِ ولقَدْ فضَّلْنا بَعْضَ النَّبِيِّين عَلَى بَعْضٍ وآتَيْنا داوودَ زَبُورا}[26].

2 – أدلة الجمهور:

ولما كانت الآراء، مهما كانت ضعيفة، تقوم على فهم مُعيَّن للأمور، وتستند على أدلة يثبت بها أصحابها صحة الفهم وتدافع عنه؛ فإن علماء الأشاعرة ومن تبعهم من العلماء القدامى والمعاصرين، كانوا يمتلكون فهما

[25] – المائدة/ 78.

[26] – الإسراء/ 55.

للعقيدة هو الذي دفعهم إلى تبني ما تبنوه في مسألة التمييز بين النبي والرسول. وإننا لن نناقش هذا الفهم الآن، بل إن ذلك سيكون أحد محاور التقويم الذي سنقوم به؛ وسننصرف فيما يلي إلى عرض هذه الأدلة:

ا – الدليل الأول: قلة عدد الكتب السماوية

من المعروف أن القرآن الكريم لم يصرِّح إلا بأسماء كتب سماوية معدودة، أنزلها الله تبارك وتعالى على عدد محدود من أصفيائه؛ وهي الكتب التي حملت الشرائع التي عرفها علماء الإسلام من القرآن الكريم، ومن وجود أتباع لها كانوا يعيشون بينهم، وهي: صحف إبراهيم، والتوراة، والزبور، والإنجيل، والقرآن.

وقد نظر علماء الجمهور في العناصر السابقة، فرأوا في بسط القرآن الكريم الحديث عن بعض أصفيائه دون بعض، وفي اختصاص بعضهم، وهم الأقلية، بالكتب السماوية، وفراغ الأكثرية من الاختصاص بنزول الكتاب؛ دليلا على أن عدد الرسل قليلٌ، وهم أصحاب الشرائع السماوية المعروفة، أي إبراهيم وموسى وداود وعيسى ومحمد عليهم السلام. وأن الأنبياء غير مكلَّفين بالتبليغ، حسب رأي فريق من الجمهور، أو أنهم مكلَّفون بتقرير الشرائع حسب فريق آخر. وأن عددهم، على كل حال، يتجاوز بكثير عدد الرسل.

ب – الدليل الثاني: استقراء قصص الأنبياء

الحقيقة أن الناظر في القرآن الكريم من غير نظر، وخصوصا إذا كان من القراء غير المتمعنين في قصص الأنبياء في العهد القديم، أو ممن بلغته رواياتهم الذي ذكرها هذا الكتاب الديني، وهو حال جمهور علماء الإسلام الذي ألفوا في موضوع النبوات؛ يجد في ظاهر قصصهم التي وردت في الفرقان ما يُمْكِنُ أن يدُل على هذا النوع من التمايز بين الأنبياء والرسل.

وهو الظاهر الذي تعلق به علماء الجمهور تعلّقا، ونقلوه من حيز الاحتمال إلى التحقق باتخاذهم منه دليلا على التمايز الذي ذهبوا إليه.

وبالفعل، فإن القارىء للقرآن الكريم يجد أنه يُخصِّص عددا من أصفياء الله تعالى تخصيصا، فيكثر من ذكر حوادث تتعلق بحياتهم ودعواتهم، وما لاقوه من جراء ذلك من تكذيب واضطهاد. وهو يذكر بعض هؤلاء الأصفياء ذكرا خفيفا، لا تركيز فيه على شيء كثير من الحوادث. وربما أضرب عن ذكر أسمائهم، كما فهم العلماء ذلك من قوله تعالى:{ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ}[27]، فقرنوهم بمن اعتبروهم أنبياء بني إسرائيل. وأعطوا مثالا على أمثال هؤلاء بيوشع بن نون، و(بنبي بني إسرائيل من بعد موسى).

ج – الدليل الثالث: الحديث الشريف

تعتبر بعض النصوص المنسوبة إلى النبي – ص – من أظهر الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بالتمايز بين الأنبياء والرسل. ولا مناص من التصريح بأن هذه النصوص كانت المُوجِّه الأساسي لتنظير جمهور العلماء للمسألة، وأنها تحكمت في توجيه نظرهم في القرآن الكريم ذاته.

وبالفعل، قد أورد الإمام أحمد عن أبي ذر حديثا طويلا، وفيه سؤال هذا الصحابي الجليل للنبي – ص – عن عدد الرسل، فقال:" ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا. جما غفيرا "[28]. و قد أورد له في المسند شاهدا، أورده ابن سعد قبله[29]، تحدَّدَ فيه العددُ المُبْهَمُ بثلاثمائة وخمسة عشر رجلا [30]. كما أورد

[27] – غافر/ 78.

[28] – مسند الإمام أحمد – مسند الأنصار 5 / 178 .

[29] – الطبقات الكبرى 1 / 32 .

[30] – مسند الإمام أحمد – مسند الأنصار 5 / 179 .

الإمام أحمد حديثا آخر عن أبي أمامة الباهلي يبدو أكثر صلاحا للاستشهاد لما نحن بصدده، إذ ورد فيه التمييز، منصوصا عليه، بين الأنبياء والرسل؛ وهو الأمر الذي استند عليه جمهور علماء الإسلام في التأكيد على التمايز الذاتي للرسل عن الأنبياء. وفيه أن أبا ذر سأل النبي – ص –، فقال:" كم وفَّى عدة الأنبياء ؟ قال: مائة وأربعة وعشرون ألفا، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر. جما غفيرا "[31].

وقد أورد جماعة من المفسرين أحاديث لم يسندوها، وفيها مشابهة تامَّة لِما أورده أحمد عن أبي أمامة. ومنها ما أورده الإمام الرازي: " وقيل لرسول الله: كم المرسلون ؟ فقال : ثلاثمائة وثلاثة عشرة. فقيل: وكم الأنبياء ؟ فقال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا "[32]. وقال في الكشاف:" وعن النبي – ص – أنه سئل عن الأنبياء فقال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا. قيل : وكم الرسل منهم ؟ قال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جما غفيرا "[33].

د – الدليل الرابع: نص القرآن الكريم

وهو قوله تعالى:{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}[34]. وقد اعتبر الجمهور هذه الآية دليلا، لأن الله تعالى لم يكتف بذكر أحد المصطلحين، فدل ذلك على تمايز الرسل عن الأنبياء.

3 – في مفهوم المصطلحين عند المعتزلة:

---

31 – السابق – بقية مسند الأنصار 5/ 265 ، 266 .

32 – مفاتيح الغيب 23 / 43 ، 44 .

33 – الكشاف – الزمخشري – 3 /37 .

34 – الحج/52.

وإذا أردنا أن نوسّع من مجال البحث، ونثري مبحث النبوات في الفكر الإسلامي في الوقت نفسه؛ فلا مناص من التوجُّه إلى عرض آراء مدرسة كلامية، خالفت كل المخالفة جميع المدارس الكلامية الإسلامية التي سبق ذكرها، أي الأشاعرة والسلفيين، في موقفها من مصطلحي النبي والرسول، وهي المدرسة الاعتزالية.

وإن مراجعة تعريف وتنظيرات أعلام المعتزلة لموضوع النبوة يظهر، بوضوح، تميُّزهم الجلي؛ إذ النبي عندهم هو الشخص الرفيع القدْر أو المنزلة عند الله عز وجل؛ ولكنه لا يَحوز هذه المكانة بمجرد الفعل الإلهي، كما عند الأشاعرة وغيرهم، حيث يُحيل هذا المصطلح إلى أن تَحَوُّل الشخص الذي يختاره الله إلى نبي يتم بمُجرَّد الاصطفاء الإلهي، أي في اللحظة نفسها التي تتعلق إرادة الله تعالى بهذا الاصطفاء[35]؛ بل إن هذا التحوُّل إلى النبوة في الفكر الاعتزالي مشروط بالفعل الإنساني. وعلى هذا، فإن النبي لا يستحِق هذه الصفة إلا بعد مرور مدة زمنية على الاختيار الإلهي لهذا الشخص. وهي المدة التي يتلقى فيه الرسالة، فيُميِّزها من غيره بأن يَقْتَنِعَ بها، ويتكفلَ" بآدائها والصبر على عوارضها"[36].

ومعنى هذا أن هناك تداخلا بين النبوة والرسالة في الفكر الاعتزالي، بحيث لا يوجَد نبي ابتداء، بل تكون النبوة "جزاءً على عمل"[37]. وهذا العمل هو عيْن أداء الرسالة وتحمُّلِ المشاق في سبيل تبليغها.

35 – يجد هذا الرأي دليله في تنظير الأشاعرة للنبوة باعتبارها " هبة من الله لأحد عباده" غاية المرام في علم الكلام – ص 317. ولهذا فهي تتجلى في اللحظة التي يقول الله تبارك وتعالى للشخص الذي اصطفاه :" أنت رسول". الإرشاد – الجويني – ص 355. وهذا على عكس التنظير الاعتزالي الذي جعل النبوة، كما أوضحنا، تعود إلى صفات الأفعال.

36 – المغني في أبواب التوحيد والعدل – عبد الجبار بن أحمد – 15/ 16.

37 – السابق.

ورغم أن كلا من مصطلحي نبي ورسول يصلُحان لتعيين الشخص الذي يختاره الله تعالى، فيقبل الاصطفاء، ويقوم بواجب التبليغ عن الله؛ إلا أننا نستنتج من التنظير الاعتزالي للمسألة أنهم لا ينْظُرون إلى المصطلحين باعتبارهما لفظين مترادفين كما قد يظن الظّان، بل الأقرب إلى الصحة أن نقول: إن التنظير الاعتزالي يجعل المصطلحين يعيِّنان حالا ووظيفة للشخص المصطفى. وعلى هذا، فإن مصطلح رسول يعيِّن الوظيفة التي يقوم بها هذا الشخص. وهو لذلك يفترض الاختصاص برسالة يُبلغها عن الله تعالى لأمثاله من البشر، وما يلزم ذلك من ظهور المعجزات... وغيرها. بينما يُعيِّن مصطلح نبي الحال أو المرتبة التي يرتقي إليها بفضل تقبله لأداء وظيفته. وهو يفترض الاختصاص بعلاقة متميِّزة مع رب العزَّة، وما يلزم ذلك من قرب منه تعالى، وعِلم به، واطلاع على ما لا يجوز أن يطّلع عليه بشر من أمور الغيب.

ورغم أننا لم نر مفكرا مسلما معاصرا يتبنى ما ذهب إليه المعتزلة في هذه المسألة، أو في غيرها من أمور العقيدة أو أصول الفقه... فإن الأمر لم يكن كذلك في الأزمنة الماضية، حيث كان كبار العلماء يختارون، أحيانا، مواقف خصومهم، دون أن يمنعهم من ذلك انتماؤهم إلى مدارس قائمة. وبالفعل، فإننا قد رأينا – كما عرضنا آنفا – عالما معتزليا، هو الإمام الزمخشري، يتبنى موقف الأشاعرة من المصطلحين موضوع هذا البحث. وسنرى فيما يلي عكس ذلك، أي عالما أشعريا يقف موقف المعتزلة في المسألة، وهو الإمام الإيجي، الذي جاء في تعريفه للنبي بما يدل على أنه رسول، فقال:" وأما في العرف، فهو عند أهل الحق: من قال له الله: أرسلتك، أو بلِّغهم عنِّي، ونحوه من الألفاظ "[38].

[38] – المواقف 3/ 329. ولا يمتنع أن يكون هذا الموقف شبيها بموقف الفريق من الجمهور الذي كان يميز بين النبي والرسول، رغم إقرارهم بأن للنبي رسالة.

4 – أدلة المعتزلة:

فيما عدا محاولة بعض علماء المعتزلة رد استدلال علماء الأشاعرة وأمثالهم بآية سورة الحج ، كما سنرى في حينه، فإننا لم نر لهم استدلالا مباشرا بنص من القرآن الكريم أو الحديث الشريف على صحة مذهبهم. وليس معنى هذا أنهم قد نظروا للمسألة دون أن يكون معهم دليل؛ لأن معرفتنا بمجموع النظريات العقدية الاعتزالية يمنحنا القدرة على تحديده. وإن هذه المعرفة هي التي تجعلنا نحكم بأن بعض تنظيراتهم للأصل العقدي المتمثل في العدل الإلهي على وجه الخصوص كانت المستند الذي بنوا عليه نظريتهم في النبوة إجمالا.

ومن المعروف أن مبنى أصل العدل عند المعتزلة يقوم على الاستدلال على أن الله تعالى عادل عدلا مطلقا، ووجوب الإيمان بذلك. وبناء على هذا المبدإ، فقد قالوا بأن أفعال الله تعالى كلها حسنة، من جهة الحكمة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يُخِلُّ بما هو واجب عليه، وهو لا يكذب في خبره، ولا يكلِّف عباده ما لا يطيقون... وأنه تعالى إذا كلَّف العبد، فأتى بما كلِّف به فإنه يثيبه لا محالة[39]. ويتصل بهذا الأصل مبحث الحرية الإنسانية الذي أكد فيه المعتزلة أن " أفعال العباد، مِنْ تَصرُّفِهم وقيامهم وقعودهم، حادثةٌ لهم، وأن الله أقْدَرهم على ذلك ، ولا فاعِل لها سِواهُم"[40].

وبناء على مقتضى ما ذكرناه، فإن الإنسان عند المعتزلة مُكلف بعبادة الله تعالى، شكرا على نعمه؛ وهو حر في أن يؤمِن أو يكفر، ولكنه محاسَب

---

[39] – انظر / شرح الأصول الخمسة – عبد الجبار بن أحمد – 1/ 76...

[40] – المغني في أبواب التوحيد والعدل – عبد الجبار بن أحمد – 41/6.

على ما يفعل. وبما أن النبي إنسان مثل غيره من أبناء البشر، فهو مُكلف مثلهم، وهو حر في أن يختار لنفسه؛ ومن هنا يتأتى تنظير المعتزلة للنبوة باعتبارها مرتبة، لا ينالها النبي إلا بعد أن يَعْرِض الله تعالى عليه الرسالة، فيميِّزها من غيره، ثم يقبل القيام بواجباتها، فيستحق بذلك الرِّفعة المخصوصة التي ينالها جزاء له على كل ذلك، وهي النبوة.

5 – التقويم:

وبعد أن تمَّ عرض ما عرضناه، أيُّ المواقف الثلاثة تختار أيها القارىء الكريم ؟ وإنني، شخصيا، أنصحك بأن لا تختار أيَّ موقف إلا بعد أن تفكِّر مليا في هذه الآراء، مع استحضار منطلقاتها وما يلزم عنها؛ وإلا فستقع، وبسهولة، في الخطإ كما وقع فيه عدد لا يستهان به من عموم المسلمين، بل العلماء منهم. ناهيك عن أن اختيارك مهما كان، أي حتى وأنت تختار الرأي الصائبَ، لن يكون له أي فائدة تعود بالحياة على قلبك، والفهم على عقلك، والاعتدال على سلوكك، إلا إذا عمِلت على أن تفهم. وهذا هو أهم ما يجعلني أنصحك، مرة أخرى، بعدم الاختيار إلا بعد أن تتضِّح لك وجوه الأدلة، لأنك حينذاك ستكون مشاركا في صناعة الموقف الصحيح، فيتحول من موقف تقرأه إلى قناعة شخصية، أي موْجودا حيًّا مُحْيِيًا.

وعلى كل حال، ومهما كانت قدرتك على معرفة منطلقات تلك الآراء ومؤداها وما يلزم عنها في أمور الدين والدنيا، فإنني ما خصَّصت هذا التقويم إلا لأقود نفسي، ولأسير أمامك، إذا أردت، في هذا الطريق الصعب، الذي نرجو من ورائه تحصيل علم نافع.

وقبل عرض رأينا في أدلة جمهور العلماء التي أوردناها آنفا باعتبارها أدلة للقائلين بوجوب التمييز بين النبي والرسول، نرى لزاما علينا أن نثبت وجهة نظرنا في هذه المسألة مشفوعة بالأدلة.

إن مصطلحي نبي أو رسول في رأينا - و بالتالي كل نبي أو رسول - صفتان لكل شخص اصطفاه الله تعالى لتبليغ أمْر ما إلى إخوانه من البشر، ولذلك يصح في كل واحد منهم أن ندعوَه : نبيا، كما يصح في كل واحد منهم أن ندعوَه: رسولا؛ تماما كما يصح أن نقرن بين الصفتين، فنطلقهما على الشخص الواحد، فنقول: فلان نبي رسول. والأنبياء مع هذا يتميزون عن بعضهم البعض - فيما دون اجتماعهم في استحقاقهم لصفة النبوة والرسالة - فمنهم أصحاب الكتب، ومنهم من لا كتاب معه؛ ومنهم الناسخون لشرائع من قبلهم، ومنهم من هو مأمور بالمحافظة إلى شريعة سابقة؛ ومنهم أصحاب الرسالات العامة، سواء إلى الثقلين، أو إلى جميع أجناس البشر مهما اختلفت أزمنتهم وأمكنتهم، ومنهم أصحاب الرسالات الخاصة إلى أمم أو قرى بعينها.

ومع هذا، فيجب ألا يُفهم كلامنا السابق على أن المصطلحين مترادفان، إذ أن كلمة نبي تدل على حالة من حالات الوجود لهذا الإنسان المصطفى، يختلف فيها عن حالته عندما نصفه بكلمة رسول، التي تدل على دائرة أخرى يتحرك فيها. وبيان هذه الأمور أن نعلم أن الحالة التي يوصف لها النبي بذلك، هي الرفعة أو التفضيل الإلهي. ولذلك يدل هذا المصطلح على مرتبة مخصوصة نالها الإنسان الذي اختصه الله تبارك وتعالى بالقيام بالدعوة إلى الحق. والنبوة على هذا وصف للعلاقة الخاصة التي تصل الإنسان المصطفى بالله، وهي الحالة التي يطَّلع فيها على ما شاء الله من علم لدني مخصوص. أما مصطلح رسول، فيدل على دائرة العلاقة التي تجمعه، باعتباره نبيا، مع

غيره من بني جنسه، أو مع من أرسله الله عز وجل إليهم على وجه العموم. ولذلك تفترض دليلا على النبوة، وهو المعجزة، ومضمونا للرسالة هو أنواع التكاليف الإلهية.

ويجب أن نصرح للقارىء الكريم بأننا قد حاولنا، في بدء البحث، أن نجد في اللغة ما يُمكن أن يكون دليلا على ما ندَّعيه؛ ولكننا تنازلنا سريعا عن هذا المَسْلك، ذلك أنه وإن كان واضح الدلالة على صحة المذهب الذي اخترناه بالنسبة لنا، فإن إمكانية ورود الشُبَه عليه قد يُبطل ذلك. وبالفعل، فإننا لا نستطيع أن نُلزم الناس إلزاما قاطعا بمجرد الدليل اللغوي؛ وذلك لعدم قدرتنا على القطع بالجذر الذي اشتق منه مصطلح النبي؛ حيث أجمع علماء العربية على أنه من الممكن أن يكون مشتقا من (نبأ) بمعنى أخبر وأعلم ، أو من النباوة بمعنى الارتفاع[41]، أو من النبي بمعنى الطريق[42].

ومن الممكن أن تكون صعوبة الترجيح بين هذه الجذور اللغوية الممكنة لكلمة نبي، هي التي دفعت قاضي القضاة، عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، إلى تجويز ما منعه شيخه أبو علي الجبائي من تسمية النبي نبيئا؛ فقال:" وقد حكى شيخنا أبو هاشم، رحمه الله، عن أبي علي، رحمه الله، المنع من هذا الوجه الثاني؛ لأنه رُوِي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال له رجل: يا نبيء الله، فقال: لست نبيء الله وإنما أنا نبي الله. ولما لم يكُن (أي رسول الله) لِيُنْكِرَ على أهل اللغات لغاتِهم (فقد رأى أبو علي) أنه إنما أنكر ذلك، لأن استِعماله لا يَسوغ. وهدا يبعُدُ... لأنه لا شُبهة في جواز هذه القراءة، أعني بالهمز، لأنها ظاهرة كظهور القراءة بغير همز... فهو رفيع الله، وهو مع ذلك ممن أنبأه الله. وكلا الوجهين يتأتى فيه"[43]. وهو ما نؤكده نحن أيضا،

---

[41] - انظر / لسان العرب - ابن منظور - 3/ 561.

[42] - انظر/ المواقف - الإيجي - 3/ 329.

[43] - المغني 15/ 14.

وإن ّنا نستطيع ، كما قلنا سابقا، أن نأتي بما يشبه الدليل على أن مصطلح النبي مشتق من النباوة لا من غيرها؛ ولكن صعوبة المسالك التي يجب علينا أن نسير فيها لنقل فكرتنا للقارىء الكريم جعلتنا نتنازل، غير آسِفين، على مثل هذا الاستدلال.

ومن الواجب أن نصرح هنا أن أهم سبب شجَّعنا على اطِّراح الدليل اللغوي أننا نستطيع أن نجد من أدلة القرآن الكريم، ومن ضعف أدلة الجمهور على مذهبهم، خير معين على إثبات المذهب الحق في المسألة التي نعالجها.

أما بالنسبة للقرآن الكريم، فإنه يحتوي على ما لا حصر له من الأدلة على ما ندَّعيه من تمايز المصطلحين بالحدود التي وضعناها، ومن ذلك :

ا – يستخدم القرآن الكريم، دائما، مصطلح (رسول) للدلالة على قيام الشخص المصطفى بتبليغ أمر ما إلى المكلَّفين. ومن ذلك قوله عز وجل:{ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك }[44]. وقوله تعالى : { ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله و اجتنبوا الطاغوت } [45]. ويقول عزَّ من قائل: { ومَا أَرسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}[46]. ويقول :{ رسُلًا مُبَشِّرِينَ ومُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا}[47]. ويقول :{ ولَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ

44 – المائدة / 67 .

45 – النحل / 36 .

46 – الأنبياء / 7 .

47 – النساء / 165 .

قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى}[48].

وفي هذه الآيات وغيرها، نلاحظ أن القرآن الكريم يستخدم مصطلح (رسول) في كل موضع كان الأمر أمر إشارة لوظيفة (الأنبياء). والتي تتمثل في السعي للإبانة عن الحق تبارك وتعالى، والتعريف به، وبمراده من الخلق؛ إضافة إلى كونهم قدوة السالكين في هذا السبيل ، ومن أدلة ذلك قوله تعالى: { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}[49]. والحقيقة أن هذه الآية الأخيرة تدل بما لا يدع مجالا للشك على صحة ما ندّعيه؛ وتفصيل ذلك : أنه لما كان الاقتداء بالأنبياء لا يكون في الفضل الذي خصهم الله به هو النبوة، بل فيما نستطيعه، نحن المكلّفين، من أعمال فرضها الشارع الحكيم علينا، فقد تم التعبير بالمصطلح الذي يدل على ذلك، وهو الرسالة، وذلك باعتبارها تشير إلى الوظيفة التي تحتوي على بيان كيفيات القرب من الله.

ب – أما بالنسبة لدلالة مصطلح (نبي) على الرفعة، فإن أدلته من القرآن الكريم كثيرة. ومن أوضحها قوله تعالى:{ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا}. وإننا نستطيع أن نجد عشرات الشواهد القرآنية على مثل هذا الاستخدام، ومن ذلك قول الله عز وجل على لسان موسى عليه السلام :{ يَاقَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ}[50]. وإذا أردنا تفصيل هذا الدليل، فإننا

---

[48] – طه / 134 .

[49] – الأحزاب / 21 .

[50] – المائدة / 20 .

نشد انتباه القارىء الكريم إلى أن الآية تعرض لبيان محاولة موسى عليه السلام دعوة قومه، برفق، إلى اتباعه وطاعته، وذلك بتذكيرهم بنِعم الله تعالى التي أسبغها عليهم، والتي تدل على تفضله عليهم. ومن المعلوم أن أساس تفضيل بني إسرائيل على العالمين لم يكن بدُول عظيمة أقاموها، ولا بحضارات خالدة شيدوها، ولا بأمصار كثيرة افتتحوها؛ ولكنه يعود إلى شيء واحد، هو علاقتهم المخصوصة مع الله تبارك وتعالى، والتي تعود إلى اختياره لهم لعقد العهد معه. ولما لم يكن في مصطلح الرسالة ما يدل على(التمييز) و(الاصطفاء) و(الفضل)، فإن القرآن الكريم استخدم كلمة (أنبياء) ليدل على العلاقة التي وصفناها قبل قليل. وهذا هو بالضبط ما ذهبنا إليه في معنى مصطلح النبوة .

ويوجد مثل ما نبهنا عليه قبل قليل في قوله تعالى :{ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا. قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا. وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا... }[51]. إذ الملاحظ أن عيسى عليه السلام لما كان في معرض ذكر نعمة الله عليه بمنزلة النبوة، فإننا نجده يستخدم مصطلح (نبي) دون مصطلح (رسول) الذي يدل على الوظيفة. ويتأكد ما نذهب إليه تأكدا عندما نجده عليه السلام يصف نفسه بالرسول لما كان الأمر أمر إشارة إلى الدَّور المَنوط به، أو الوظيفة التي كلف بالقيام بها. يقول عز من قائل على لسان نبيه عيسى ابن مريم: { ورَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنْ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ

51 - مريم / 29 - 31 .

وَالْأَبْرَص وَأُحْيِ الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُون وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ }[52].

هذا من حيث بيان دلالة كل من مصطلح النبي والرسول. أما من حيث صلاحيتهما لوصف الشخص الواحد، فإننا نجد :

1 – على عكس العلماء الذين سموا جميع أصفياء الله تعالى من بعد موسى بالأنبياء، ومنعوا تسميتهم رسلا – بما فيهم داود وسليمان عليهما السلام كما رأينا عند الدكتور الأشقر – فإن القرآن الكريم يسميهم، جميعا، رسلا، حيث يقول تعالى :{ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ...} [53].

2 – يصف الله تعالى في القرآن الكريم اليهود بقتلة الرسل، وذلك في قوله : { أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُون}[54]. وهو يصفهم بقتلة الأنبياء في موضع آخر، مما يدل دلالة واضحة على أن المذكورين شيء واحد. يقول تعالى :{ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنْ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}[55].

3 – يصف الله تعالى الأنبياء بالصفات نفسها التي يصف بها من سماهم رسلا، مما يدل على أن المصطلحَيْن يعيِّنان الأشخاص نفسها، ومن ذلك قوله تعالى في عيسى بن عليه السلام:{ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاة

[52] – آل عمران / 49 .

[53] – البقرة / 87 .

[54] – البقرة / 87 .

[55] – آل عمران / 21 .

وَالْإِنجِيلَ}[56]. وهو يقول في وصف الأنبياء عموما:{ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنْ الشَّاهِدِينَ}[57] .

4 – ورد النص في القرآن الكريم على تفضيل بعض الأنبياء على بعض:{ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ}[58]، كما ورد النص على تفضيل بعض الرسل على بعض:{ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ}[59]. مما يدل على أنه عز وجل يتحدث عن الأشخاص أنفسهم.

5 – على عكس علماء الجمهور القائلين بأن لا وظيفة للأنبياء عليهم السلام أصلا، وعلى عكس القائلين منهم بأن ما يقومون به من أعمال يَنْزِل عما يقوم به الرسل؛ فإن القرآن الكريم ينسب للأنبياء وظيفة الدعوة إلى ما كلفهم الله تعالى به من أمور، كما أنه يُسَوِّي بشكل قطعي بين المقدار الذي يقوم به الأنبياء من ذلك وبين ما يقوم به الرسل. وإن من أدلة ما ذهبنا إليه قوله تعالى في وظيفة الأنبياء :{ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمْ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ... }[60]. وهو يقول في وظيفة الرسل :{ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا}[61].

56 – آل عمران / 48 .
57 – آل عمران / 81 .
58 – الإسراء / 55 .
59 – البقرة / 283
60 – البقرة / 213 .
61 – النساء / 165 .

6 – يدعونا القرآن الكريم للإيمان بما يأتينا منه تعالى، وهو يجعل الرسل واسطة في ذلك مرات، ويجعل الأنبياء يتولون هذه المهمة مرات أخرى؛ مما يدل على أنه لا فرق بين المصطلحين إلا بالحدود التي أشرنا إليها فيما سبق، وسنوضحها فيما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى:{ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ }[62]. ويقول في الدعوة إلى الإيمان بالرسل:{ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ}[63] .

وبهذا استبان أن النبي شخص يتحرك في دائرتين؛ دائرة تربطه مع الله عز وجل مباشرة ، وهي دائرة النبوة؛ التي من خصائصها التميُّز بالاتصال بالملإ الأعلى، والاختصاص بأصناف من العلوم. وهو بعد ذلك يتحرك في دائرة ثانية هي دائرة التبليغ؛ وهو هنا يكون واسطة بين الحق والخلق. وهي دائرة تتطلب الدعوة إلى الدين الله، والجهاد في سبيله تعالى، وما يستلزمه ذلك من قيام المعجزة وغيرها.

والحقيقة أن هذا التقويم لن يَحُوز هذه الصفة إلا بعد مناقشة الأدلة التي أوردها جمهور العلماء تأييدا لرأيهم في التمايز بين الأنبياء والرسل. وفي هذا الخصوص، فإن الدارس المُتمعِّن يجد فيها غفلة تامَّة عن الإحاطة بالجو العام الذي يثيره القرآن الكريم وخصوصية استعمالاته للمصطلحات

62 – البقرة / 136 .

63 – البقرة / 285 .

والمفاهيم. وإن الغفلة عن مثل هذا هو أدى بعلماء الجمهور إلى أن يروا في قصر القرآن الكريم الكتب السماوية على الخمسة التي ذكرها تمييزا لأصحابها على غيرهم، بحيث يكون هؤلاء هم الرسل وغيرهم أنبياء. وهو الأمر الذي يدل عليه ضعف استدلالاتهم، كما سنبين فيما يلي:

ا – مناقشة الدليل الأول للجمهور:

يجب أن نصرح بأن فكرة علمائنا في تميُز الأنبياء أصحاب الكتب صائبة في جوهرها، حيث أن إنزال الكتب السماوية تناسب دائما مع وجود أزمات حقيقية عاشتها الإنسانية، وأن هذه الكتب قد قادت التحوُلات الكبرى في التاريخ البشري. إلا أن هذا ليس دليلا على تميز الأنبياء عن الرسل بالحدود التي وضعها علماء الجمهور، ذلك أن القرآن الكريم ذكر مجموعة من الأنبياء، ووسمهم بصفة الرسالة دون أن ينسب لهم كتبا منزلة عليهم؛ ومن هؤلاء يونس وإسماعيل و إلياس ولوط ... وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام. وإن عبارات القرآن الكريم واضحة في الدلالة على ما ذكرناه، بحيث لا تحتاج إلى أي جهد لإدراكها؛ ومنها قول الله عز وجل :{ وإن يونس لمن المرسلين }[64] .وقوله تعالى: { وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا}[65] . وقوله:{ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ. إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ}[66] . وقوله: {وَإِنَّ لُوطًا لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ}[67] .

64 – الصافات / 139 .

65 – مريم /54

66 – الصافات / 123 .

67 – الصافات / 133 .

أما من حيث إشارة القرآن الكريم إلى أن جميع الأنبياء - سواء الذين سماهم أنبياء، أو الذين سماهم رسلا، وسواء الذين ذكر لهم كتبا أو الذين لم يذكر لهم ذلك - كانوا أصحاب شرائع فواضح لكل من تتبّعه، وعرف معنى الشريعة أو الشرع؛ التي تعني في اللغة: الطريق، أو الينبوع. ومن هنا نفهم أن المقصود بها ليس ما شاع عند العلماء من قصْرها على الأحكام الفقهية المختلفة فقط، ذلك لأن الأحكام مظهر جاء ليناسب تطورات عرفتها البشرية عبر الأجيال، ومن هنا جاز فيها النسخ. أما الأصل في الشرائع فهو الدعوة إلى التوحيد، أي الاعتقاد بجملة الحقائق التي يقوم عليها العالم. ومن هذه الناحية فإن الأنبياء جميعا، كما نص على ذلك القرآن الكريم، كانوا دعاة إلى التوحيد؛ أي أنهم جميعا أصحاب شريعة واحدة، أو طريق واحد، أو ينبوع واحد أخذوا منه علومهم، ثم دعوا أقوامهم أو البشرية جمعاء، حسب حال كل نبي، إلى الانتهال منه. وإذا ثبت هذا في حقهم، فقد ثبت أنهم جميعا رسل لله تعالى.

وإذا شئنا تفصيل ما نبهنا عليه قبل قليل، أوضحنا للقارىء الكريم أن دليل تعلق الأعمال بالعقائد غير خفي على أي ناظر في كتاب الله، حيث ضم عددا من الآيات التي تنص على ذلك، ومنها قوله تعالى :(وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ}[68] . وقوله تعالى:{ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ}[69] .

---

[68] - النور / 39 .

[69] - ابراهيم / 18 .

وأما من حيث قيام جميع الأنبياء بالدعوة إلى أصل واحد، فبيِّن أيضا في القرآن الكريم؛ ومنه قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام :{ قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ. أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ}[70]. وهو يقول على لسان هود عليه السلام :{ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ}[71]. وهو يقول على لسان صالح عليه السلام :{ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ }[72]. ويقول على لسان شعيب وغيره من الأنبياء عليهم السلام مثل ذلك بأساليب مختلفة، وفي مواقف متعددة أكثر من أن تُعَدَّ.

ب – مناقشة الدليل الثاني للجمهور:

أما بالنسبة لاستشهاد عدد من علماء الجمهور بيوشع بن نون وصموئيل على صحة القول بوجود أنبياء غير رسل، فمخالف للصواب لأمرين:

1 – أن القرآن الكريم، وهو مرجعنا المهيمن على غيره، لا يسمِّي يوشع بن نون نبيا ولا رسولا، بل وصفه بفتى موسى[73]. وهو مصطلح يدل على أنه مرافقه وتلميذه. ومن المعلوم أن اتخاذ موسى عليه السلام تلميذا ليس شيئا غريبا عن سنن الأنبياء، فقد اتخذ عيسى عليه السلام الحواريين، واتخذ نبينا صلى الله عليه وسلم الأصحاب الأخيار من المهاجرين والأنصار؛

---

70 – نوح / 2 .

71 – هود / 50 .

72 – هود / 61 .

73 – يقول الله تعالى في سورة الكهف{وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقبا}.

ولم يقل أحد من المسلمين أن هؤلاء الأتباع كانوا أنبياء أو رسلا لمجرد هذه الصفة – أي الصحبة – التي لهم .

2 – إن صح أن يوشع بن نون كان نبيا كما يدل على ذلك ظاهر القرآن الكريم، وهو صحيح كما يبدو من فهم الآيات الواردة في سورة البقرة، والتي نجد فيها خطابا من الله تعالى لبني إسرائيل لا يتم إلا مع وجود نبي فيهم { وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ . .. }[74]. فإن ذلك لا يدل على أنه لم يكن رسولا.

ويجب التنبيه في هذا المقام إلى أن خطأ العلماء في هذا الأمر قد يعود إلى الفكرة التي سبق أن أثبتنا مجانبتها للصواب، وهي اعتبارهم في التمييز بين النبي والرسول الشريعة بمعنى الأحكام؛ إضافة إلى اعتبارهم للكتب عمدة في هذا الخصوص، فلما انتفيا عن يوشع بن نون انتفى وصفه بالرسول عندهم. ولو ميَّز علماؤنا بين الرسل بالدَّوْر المَنوط بكل منهم – وهو أصل قرآني – لتبيَّن لهم أن يوشع كان نبيا، وكان في الوقت نفسه رسولا لبني إسرائيل، ولكنه ما كان في درجة موسى عليه السلام .

وشبيه بما ذكرناه قبل قليل ما قاله علماؤنا في حالة صموئيل – القرآن الكريم لا يسميه – حيث رأوا في وصف الله تعالى له بالنبي دون الرسول دليلا على ما ذهبوا إليه. والآيات التي قصدوها هي قوله تعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا}[75]. والحقيقة أن تتبع

[74] – البقرة / 58 – 59 .

[75] –البقرة / 246 .

حياة هذا النبي تدل على قيادته لبني إسرائيل، ودعوته إلى تطبيق شرع الله تعالى فيهم، مما يدل على أنه رسول.

ج – مناقشة الدليل الثالث للجمهور:

أما جملة الأحاديث لتي أوردناها سابقا نقلا من مظانها، والتي استدل بها الجمهور من علماؤنا على رأيهم في التمييز بين الأنبياء والرسل، فإن التحقيق الحديثي لا يترك منها أثرا يقوم به استدلال؛ ذلك لأن :

1 – الحديثين اللذين أوردهما عبد الله في مسند أبيه عن أبي ذر الغفاري، واللذين نجد أصلهما عنه في الطبقات، غير صالحين للاستشهاد لما نحن بصدده؛ حيث لم يرد فيهما التمييز بين دلالة ووظيفة كل من النبي والرسول، بل مجرد ذكر لعدد الرسل. ولذلك فلا يمتنع أن يكونا شاهدين على عكس ما استشهد عليه بهما الجمهور. إضافة إلى ما سبق، فإن طريق نقلهما لا يسْلم من الجرح الشديد؛ وذلك أن ثلاثة من رجاله، بدءا من التابعي، وهو عبيد بن الخشخاش، إلى الراوي عنه، وهو أبو عمرو الدمشقي، إلى الناقل عنه، وهو المسعودي، في غاية الضعف. فأما عبيد بن الخشخاش، فلم يعرف العلماء من روايته إلا ما أورده النسائي عن أبي ذر في الاستعاذة من شر الشياطين. قال في التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقاة. وقال البرقللي عن الدارقطني: متروك . وقال البخاري: لم يذكر سماعا من أبي ذر. وقال عنه الذهبي في الميزان : لا يعرف[76]. وأما أبو عمرو الدمشقي، فقد قال عنه الدارقطني: متروك[77]. وأما عبد الرحمان بن عبد الله المسعودي، فقال عنه

[76] – التهذيب – ابن حجر العسقلاني – 19 / 204 . وانظر / ميزان الاعتدال – الذهبي – 3 / 5 .

[77] – السابق – ج 34 – ص 109 . و انظر / ميزان الاعتدال – الذهبي – 4 / 556 .

ابن معين: صدوق اختلط قبل موته[78]. وقال عنه ابن حبان: اختلط اختلاطا شديدا حتى ذهب عقله، وكان يُحدِّث بما يجيئه حتى اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يَتميَّز، فاستحق الترك[79].

والملاحظ أن ابن حبان قد أورد هذا الحديث في الأنواع والتقاسيم، بطريق آخر، ووسمه بالصحة، ولكن ذلك لم يَسْلم له، إذ " خالفه ابن الجوزي فذكره في كتابه الموضوعات. واتّهم به إبراهيم بن هشام"، ولا شك أنه " تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ من أئمة الجرح "[80].

2 – وأما بالنسبة للحديث الذي أورده عبد الله بن الإمام أحمد في المسند عن أبي أمامة، وفيه تمييز واضح بين الأنبياء والرسل، فلا يصلُح أيضا للاستشهاد على صحة مذهب الجمهور في المسألة، ففيه " معان بن رفاعة: ضعيف، وعلي بن يزيد: ضعيف، والقاسم أبو عبد الرحمان: ضعيف أيضا ... "[81].

3 – أما الأحاديث التي أوردها المفسرون، مثل حديث الرازي والزمخشري فيكفي في الدلالة على ضعفها عدم الإسناد.

د – مناقشة الدليل الرابع للجمهور:

يجب أن نعترف أولا، أي قبل أن نبدأ محاولة التعقيب على فهم الجمهور للآية الكريمة التي استدلوا بها على فكرة تمايز الأنبياء عن الرسل، أننا نشعُر بحرج شديد؛ يعود بالأساس إلى صعوبة هذه المحاولة. إضافة إلى

---

[78] – تاريخ ابن معين – 2 /351 .

[79] – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين 2 / 48. وانظر/ الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقاة – ابن الكيال – ص281 .

[80] – تفسير ابن كثير – 1 / 599 .

[81] – السابق – 1/ 599 .

الحساسية الشديدة التي قد تصيب بعض من سيقرأون ما سنكتبه في الموضوع؛ خصوصا، وقد تعوَّد القارىء المسلم، ومنذ مدة طويلة، على التسليم بكثير من الأفكار المتوارثة التي انتشرت بين المسلمين، دون أن يحاول أحد توضيح أصولها، أو بيان خطئها؛ والتي اكتسبت بذلك مناعة تستخدمها في رفض أي محاولة، مهما كانت صادقة وعلمية، لإثراء الفكر الإسلامي وتجديده. وعلى الرغم مما ذكرناه، فإن إمكانية تعلق كثير من الناس بهذه الآية، بعد إبطالنا لكل أدلة علماء الجمهور فيما سبق، يجعلنا مضطرين لبيان فهمنا للقضايا التي تثيرها.

وبالفعل، فقد أولى جمهور العلماء أهمية بالغة لقوله تعالى:{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }. حيث رأوا في عطف النبي على الرسول عطف تغاير دليلا على ما ذهبوا إليه[82].

وقد رد علماء المعتزلة على هذا الاستدلال، بأن مُجرد الفَصل لا يدل على اختلاف الجنسين " ألا ترى أنه تعالى فَصَلَ بين نبينا وغيره من الأنبياء، ثم لا يَدُلُ على أن نبينا ليس من الأنبياء. وكذلك فإنه تعالى فَصَلَ بين الفاكهة وبين النخل والرمان، ولم يَدُلْ على أن النخل والرمان ليسا من الفاكهة، فكذلك هاهنا "[83].

وإن الناظر بعين النقد لما أورده المعتزلة في الرد على استدلال الجمهور ينتهي إلى التأكيد على أن ما أوردوه من شواهد قرآنية يحتوي، في الحقيقة، على مغالطة. وذلك أن قوله تعالى:{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا

---

[82] - انظر / العقيدة الإسلامية وأسسها - عبد الرحمن حسن الميداني - ص 300 .

[83] - شرح الأصول الخمسة - عبد الجبار بن أحمد - 2/ 288 .

غَلِيظًا}[84]، وقوله:{ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ}[85]. واضح في دلالته على إرادة النص على شخصية النبي صلى الله عليه وسلم من بين الأنبياء المذكورين، كما أن في تخصيص النخل والرمان مثل ذلك. والملاحظ أن العطف في الحالات الثلاثة السابقة، كان بالواو فقط أما في سورة الحج فقد وقع الفصل بالواو، وأكد النفي الوارد فيها (بلا)؛ مما يدل على أن الأصل الذي قال به جمهور العلماء، وهو أن الأنبياء غير الرسل صحيح، وذلك بناء على قاعدة في العربية، مؤداها اختصاص (الواو) من بين حروف العطف " بأنها يعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه "[86].

ورغم أننا قد أكدنا فهم الجمهور اللغوي لهذه الآية، إلا أننا نظل مقتنعين قناعة علمية بعدم صحة اعتبارهم لها شاهدا على أن الأنبياء غير الرسل؛ بل إنَ الآية في رأينا تحتوي على دليل ما ذهبنا إليه من أن المصطلحين يطلقان على الشخص الواحد، ولكنهما يعينان الدائرتين اللتين تحدثنا عنهما قبل قليل. وعلى هذا نستطيع القول بأن الجمهور قد أخطأ في قوله بالتمايز بين المصطلحين، ولكنهم مع هذا كانوا موافقين للغة في فهمهم لهذه الآية؛ وإن خانهم عدم امتلاك البُعد الكافي في النظر فيها، وفي غيرها من آيات القرآن المحكمة التي كان من الممكن أن تقودهم إلى الفقه الصحيح لها باعتبارها من المتشابه. كما نستطيع أن نقول بأن المعتزلة قد أصابوا كبد الحقيقة في قولهم بأن النبي والرسول شخص واحد، وكان خطؤهم في عدم استخدام إدراكهم بعدم ترادف المصطلحين في فهمها. وهذا أيضا يعود إلى عدم اعتبار جملة القرآن عند محاولة فقه معانيه .

---

84 - الأحزاب/7.

85 - الرحمن / 68 .

86 - انظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محي الدين - 2 / 227 .

وقبل أن نوضح موقفنا من المسألة يجب التنبيه على ضرورة النظـر، ليس في السياق اللغوي الذي وردت به الآية فقط، وهو ما فعله علماؤنا؛ بل إن الاهتمام يجب أن يوجَّه بشكل أساسي إلى موضوعها أيضا، مع إعطاء أهمية كبرى لكلمات (تمنى) و(ألقى الشيطان) و(ينسخ) و(يحكم) إذ أنها الفيْصل في التدليل على ما نحن بصدده.

وإن هذا الإجراء، خصوصا إذا سانده النظر في المحكم من قصص الأنبياء في القرآن الكريم، يؤدي إلى وجوب التأكيد على دلالة مصطلحي نبي ورسول الواردين في الآية الكريمة على الشخص الواحد؛ ولكن باعتبارين مختلفين كما بينا ذلك فيما سبق. وبناء عليه، فإن أي محاولة لإدراك معنى الآية يجب أن لا يخرج ما نصت عليه من أن الله عز وجل لم يرسل بشرا ليقوم بالدعوة إليه إلا امتحنه الشيطان؛ إما في دائرة علاقته الخاصة مع الله، وهي دائرة النبوة؛ وإما في دائرة وظيفته، وهي الرسالة. ويتم ذلك بإلقاء الشيطان لشُبَهِه كلما تمنى قلب هذا الإنسان شيئا له علاقة بمعرفة الله، وهو اختصاص النبوة، أو له علاقة بالتبليغ، وهو موضوع الرسالة.

أما الأدلة على ما ندَّعيه من فقه جديد للآية، فلا تعدو أن تكون نصوص الكتاب العزيز ذاته؛ إذ أننا نجد فيه نماذج كثيرة للقاعدة التي ذكرناها، ومن ذلك:

ا - التمني في دائرة الرسالة : وقد اخترنا أن نمثل لهذا الموضوع بشاهدين .

ا - الأول : ويتمثل في حادثة نوح عليه السلام مع ابنه، التي تبتدىء بتصوير القرآن الكريم، في مشهد رهيب، للطوفان، قال تعالى:{ وهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَابُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلا

تكُنْ مع الْكافِرين. قال سآوي إلى جبل يعْصِمُني مِنَ الْماء قال لا عاصِمَ الْيوْم مِنْ أمْرِ اللَّهِ إلا منْ رحِم وحال بيْنهُما الْموْجُ فكان مِنَ الْمُغْرقِين}[87] .

وفي هذه الآيات دليل على التمني أثناء قيام النبي بدوره الرسالي، فقد تمنى نوح عليه السلام نجاة ابنه، فدعاه إلى ركوب السفينة؛ ثم لما رآه يغرق دعا الله أن ينجيه { ونادى نوحٌ ربَّهُ فقال ربِّ إنَّ ابْنِي مِنْ أهْلِي وإنَّ وعْدك الْحقُّ وأنْت أحْكمُ الْحاكِمِين}[88] . أما عن دليل كون هذا أمنية من وسوسة الشيطان – إذ ما كان لنبي أن يعتبر رابطة إلا رابطة الإيمان – هو زجر الله تعالى لنبيه الذي اشتمل في الوقت نفسه على (إحكام) الله لآياته في قلب نوح عليه السلام :{ قال يا نوحُ إنَّهُ ليْس مِنْ أهْلِك إنَّهُ عملٌ غيْرُ صالِحٍ فلا تسْألْنِي ما ليْس لك بِهِ عِلْمٌ إنِّي أعِظُك أنْ تكُون مِن الْجاهِلِين}[89] .

ب – أما الشاهد الثاني، فيتمثل فيما ثبت في القرآن الكريم وسيرة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من تمنيه الشديد إيمان قومه. وهنا أيضا يأتي الزجر الإلهي الذي يُنبه إلى حقيقة التكليف، وهو نفسه فعل الله المحكِم لآياته في قلب نبيه عليه الصلاة والسلام. والملاحظ أن الإحكام في هذا الموضع قد جاء بالمصطلح نفسه الذي ورد به تنبيه نبي الله نوح، قال تعالى:{ وإنْ كان كبُر عليْك إعْراضُهُمْ فإنِ اسْتطعْت أنْ تبْتغِي نفقًا فِي الْأرْضِ أوْ سُلَّمًا فِي السَّماءِ فتأْتِيهُمْ بِآيةٍ ولوْ شاء اللَّهُ لجمعهُمْ على الْهُدى فلا تكُوننَّ مِن الْجاهِلِين }[90] .

---

87 – هود / 42 – 43 .

88 – هود / 45.

89 – هود / 46.

90 – الأنعام / 35 . قال الإمام الرازي :" والمقصود من تغليظ الخطاب التبعيدُ والزّجر عن مثل هذه الحالة". مفاتيح الغيب 12/ 172. وانظر / تفسير البحر المحيط – أبو حيان – 4/ 119...

2 – التمني في دائرة النبوة : وفي هذه الحالة، فإن الشيطان يوسوس للنبي في صلب علاقته مع الله عز وجل. ولهذا النوع من التمني شواهد كثيرة لعل من أوضحها :

ا – قصة إبراهيم عليه السلام حين تمنى على الله إحياء الموتى أمام ناظريه { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[91]. وفي هذا دليل على وسوسة الشيطان لإبراهيم في صلب علاقته مع الله. والملاحظ أن (الإحكام) لم يتأخر في هذه الحالة أيضا، إذ نسخ الله ما ألقى الشيطان بالاستجابة لطلب نبيه، مع ورود التنبيه على قدرة الله تبارك وتعالى، وهو أمر في غاية الدلالة على ما ذهبنا إليه.

ب – أما المثال الثاني، فيوجد في قصة موسى عليه السلام حين طلب الرؤية ، يقول تعالى :{ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ}[92]. وهنا أيضا نسخ الله ما ألقى الشيطان، وأحكم الله آياته بالاستجابة لطلب موسى – ولو بطريقة أخرى – حيث بين له خطأ تصوره للذات الإلهية. ويتأكد أن الأمر له علاقة بدائرة النبوة والاصطفاء من ختام القرآن الكريم لهذه القصة، حيث ورد التنبيه إلى

[91] – البقرة / 260 .
[92] – الأعراف / 143 .

ذلك في قوله تعالى : { يَامُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ }[93].

وبقي أن نشير إلى أمر مهم يتمثل فيما يلاحظ من اختلاف في نوع إحكام الله تعالى لآياته في قلوب أنبيائه، وعلاقة ذلك بالدائرة التي تمت فيها الوسوسة. وذلك أن رد الله تعالى على طلب نوح ومحمد عليهما السلام كان بالتنبيه إلى جهلهما، إذ تركا للشيطان مدخلا فيما يعلمان قطعا عدم جوازه، إذ سبق لهما يقين حاصل بالمعرفة النبوية التي سبقت لهما، وبالتالي يجب عليهم إعمالها في دائرة الرسالة. أما بالنسبة لإحكامه تعالى آياته في قلبي إبراهيم وموسى عليهما السلام فكان بالاستجابة لإبراهيم، لأنه طلب اليقين – وهو من خصائص النبوة – وبتعليم موسى ما يجوز عليه تعالى وما يمتنع، وهو أيضا من ضرورات علم الأنبياء.

ومن الضروري أن نُشير في ختام هذه الدراسة إلى ذلك التناقض الذي وقع جمهور علماء المسلمين القدامى والمحدثين عندما يختارون العناوين لمباحث النبوة التي يَعْرِضونها في كتبهم؛ وذلك أننا نجدهم، مثلا، يكتبون عن صفات الأنبياء، ووظائف الأنبياء، وعصمة الأنبياء، وغيرها من العناوين أو الموضوعات، بينما يفترض المنهج العلمي أن يتحدثوا عن صفات الرسل، ووظائف الرسل، وعصمة الرسل... ما داموا لا يؤمنون أصلا بتكليف الأنبياء عليهم السلام بشيء من التبليغ. ونحن إن ذهبنا نبحث عن تفسير هذه الظاهرة، فإننا من الممكن أن نُرْجِعها إلى أنهم إما يتناقضون فيما يكتبون؛ وفي هذا علامة على عدم معرفتهم التامة به؛ وإما أنهم يُعبِّرون في العناوين التي يختارونها، عمليا ولاشعوريا، عما وقر في نفوسهم من عدم وجود فروق بين الأنبياء والرسل؛ وهذا يدل على تحكم التقليد فيما يأتون به

[93] – الأعراف / 144 .

عند التنظير للمسائل، لأنه الأمر الوحيد الذي يفسر عدم تعبيرهم الواعي عن موقفهم.

وعلى كل حال، فقد تأكد من جملة الدراسة التي قمنا بها لهذه الأدلة عدم وجود أي شاهد على النظرية التي شيدتها جهود جمهور علماء العقيدة القدامى، ثم تبناها الفكر الإسلامي والحديث باعتبارها مسلمة عقدية؛ وهي النظرية التي تميز بين الأنبياء والرسل. كما أننا نعتقد أننا أوضحنا بما فيه الكفاية رأينا في المسألة، وهو الرأي الذي تبناه المعتزلة قبلنا، والذي نجمله فيما يلي :

1 - مصطلح نبي يدل في العربية على المرتبة العالية التي لأي شخص، وقد استخدمه القرآن الكريم للدلالة على (الحال) و(المرتبة) التي ينالها الشخص المصطفى عند الحق تبارك وتعالى، كما قال:{ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا. ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنْ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا}[94].

2 - كل نبي هو بالضرورة رسول، يقول الله تعالى:{ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ}[95]. وهو يقول:{ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمْ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ... }[96].

3 - يذكر القرآن الكريم، دائما، مصطلح النبي في مَعرِض ذكر فضله وتكريمه واصطفائه لعباده؛ كما أن سُوَره تؤكد أنْ لا فرق بينه وبين مصطلح

---

94 - النساء / 69 - 70 .

95 - الأعراف / 94 .

96 - البقرة / 213 .

رسول في الدلالة على الأشخاص إلا بالاعتبار الذي ذكرناه، وهو أن النبوة مرتبة والرسالة وظيفة.

4 - يبدو واضحا أن أصحاب الكتب من الأنبياء - في إطار ما نعلمه من المصادر - أعلى مرتبة من غيرهم من إخوانهم الذين لم يكونوا حملة شرائع منظمة للوجود البشري، إذ شكلوا محطات رئيسية - وما زالوا يشكلون - في تاريخ الإيمان.

قائمة المراجع

1 - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - الجويني، أبو المعالي عبد الملك - ت/ د. رؤوف موسى وآخر - مكتبة الخانجي - القاهرة - د.ت.

2 - أعلام النبوة - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 - 1986.

3 - الاعتقادات - الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد - ت/ شمران العجلي - مؤسسة الأشرف - بيروت - ط1 - 1988.

4 - آراء الشيخ اطفيّش العقدية - مصطفى بن الناصر وينتن - نشر جمعية التراث - القرارة - 1417 هـ

5 - البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي،

6 - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل - دار المعرفة - بيروت ط1 - 1406 هـ

7 - تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 - 1994.

8 – تاريخ يحيى ابن معين – دراسة/ أحمد محمد نور – مركز البحث العلمي – مكة المكرمة – ط1 – 1979.

9 – التعريفات – الشريف الجرجاني، علي بن محمد – ت/ د. عبد المنعم الحفني – دار الرشاد – القاهرة – د.ت.

10– تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل – الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب – ت/ عماد الدين أحمد –مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – ط3 – 1414 هـ

11 – شرح العقيدة الواسطية – محمد بن صالح العثيمين – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط1 – 1419 هـ

12 – الرسل والرسالات – عمر سليمان الأشقر – دار النفائس – الأردن – ط6 – 1995.

13 – شرح الأصول الخمسة – عبد الجبار بن أحمد – موفم للنشر – الجزائر – 1990.

14 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد – دار القلم – بيروت – ط1 – 1987.

15 – الطبقات الكبرى – ابن سعد، محمد – صححه/ د. أوجين منوخ وإدوارد سخاو – مطبعة كاشن – طهران– د.ت.

16 – عقيدة المؤمن – أبو بكر جابر الجزائري – دار الشهاب – باتنة – ط1 – د.ت.

17– العقيدة الإسلامية وأسسها – عبد الرحمان حسن الميداني –دار القلم – بيروت –ط1 – 1981.

18– العقيدة والأخلاق في ضوء الإسلام – د. محيى الدين أحمد الصافي وآخرون – الدار الإسلامية للطباعة – المنصورة – ط1 – 1984.

19- غاية المرام في علم الكلام – الآمدي – ت/ حسن محمود عبد اللطيف – منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – 1971.

20 – الفرْق بين الفِرَق – البغدادي، عبد القاهر بن طاهر – ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد – دار المعرفة – بيروت – د.ت.

21 – الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحل – ابن حزم، أبو محمد علي – ت/ د. محمد إبراهيم نصر وآخرون – دار الجيل – بيروت – ط 1405 هـ .

22 – الكشّاف عن حقائق التنزيل – الزمخشري، جار الله محمود – دار الفكر – بيروت – ط1 – 1977.

23 – الكواكب النيِّرات فيمن اختلط من الثقاة – ابن الكيَّال، أبو البركات محمد بن أحمد – ت/ عبد القيوم بن عبد رب النبي – دار المأمون للتراث – دمشق – ط1 – 1401 هـ

24 – كبرى اليقينيات الكونية – د. محمد سعيد رمضان البوطي – دار الفكر – دمشق – 1402 هـ

25 – لسان العرب المحيط – ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم – إعداد/ يوسف خياط – دار لسان العرب – بيروت – د.ت.

26 – مفاتيح الغيب – الرازي، فخر الدين محمد بن عمر – دار الكتب العلمية –بيروت– ط1 –1990.

27 – مسند الإمام أحمد – دار صادر – بيروت – د.ت.

28 – ميزان الاعتدال – الذهبي، محمد بن أحمد – ت/ علي محمد عوض وآخران – دار الكتب العلمية – بيروت – 1995.

29 – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين – ابن حبان، أبو حاتم محمد – ت/ محمد إبراهيم زايد – دار المعرفة – بيروت – 1992.

30 – المغني في أبواب التوحيد والعدل – عبد الجبار بن أحمد – ت/ د. محمد الخضيري وآخرون – الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر – القاهرة – 1965.

31 – المواقف – الإيجي – عضُد الدين عبد الرحمان بن أحمد – ن/ د. عبد الرحمان عميرة – دار الجيل –بيروت – ط1 – 1417 هـ

32 – نيل الأوطار – الشوكاني، محمد بن علي – ت/ طه عبد الرءوف سعد وآخر – مكتبة الكليات الأزهرية.

33 – النبوات – ابن تيمية، تقي الدين أحمد – المطبعة السلفية – القاهرة – د.ت.